قراءة تحليلية نقدية في النظام القانوني للدعم الزراعي المحلي في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الأستاذ: برزيق خالد

أستاذ مساعد(أ) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

البريد الإلكتروني: khaled-dellys1@hotmail.fr

الهاتف: 0774720980

ملخص:

تضمّن اتفاق الزراعة أحكاما تحد من استخدام تدابير الدعم المحلي المشوه، وتضع حدودا لتخفيضه. إن البلدان النامية ليست معنية بالتخفيض بنفس قدر البلدان المتقدمة، كما يمنح للبلدان النامية وقتا إضافيا للوفاء بالتزاماتها. أما فيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا فهي غير معنية بأي تخفيض لتدابير الدعم المحلي. وبالرغم من ذلك ما زال ينتظر الكثير من العمل فيما يتعلق بتحسين المركز القانوني للبلدان النامية.

Resumé:

L'Accord sur l'agriculture renferme des dispositions qui limitent le recours aux mesures de soutien interne ayant des effets de distorsion, et qui soumettent ces limites à des réductions.

Les pays en développement ne sont pas tenus de réduire leurs soutiens autant que les pays développés, et ils bénéficient d'un délai supplémentaire pour s'acquitter de leurs obligations. Les pays les moins avancés n'ont pas d'engagements de réduction.

Néanmoins, il reste beaucoup de travail concernant l'amélioration du statut juridique des pays en développement.

مقدمة:

ظل قطاع الزراعة بخارج العلاقات التجارية الدولية لفترة معتبرة، بالرّغم من مجئ أحكام اتفاقية الجات 1947 شاملة للسلع بصفة عامة صناعية و زراعية، إلا انه في واقع الأمر قد أفرغت هذه الشمولية من محتواها أثناء تطبيقها.[1]

استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية 1986 أين بدأت جولة أوروجواي التفاوضية،[2] والتي هدّدت الولايات المتحدة بالانسحاب منها إن لم يتم إدراج السلع الزراعية ضمن البرنامج التفاوضي للجولة، واستمرت المفاوضات إلى غاية 15 ديسمبر 1993، أين أعلنت الأطراف المتعاقدة إلى التوصل لاتفاق متعدد الأطراف بشان الزراعة تحت رقابة OMC.[3]

للعلم، أن العديد من البلدان النامية كانت ممثلة في كل المراحل التفاوضية للجولة والى غاية قيام المنظمة العالمية للتجارة، محاولة بذلك لفت الانتباه وحصد بعض الأفضلية.

إن التساؤل الذي يثار بشان هذه التحولات يكون حول:

1 – تبيان وتحليل الضوابط القانونية العامة الناظمة للدعم المحلي في إطار OMC ؟

2 – استنباط المركز القانوني للدول النامية في ظل هذه الضوابط ؟

المحور الأول: الضوابط القانونية العامة للدعم الزراعي المحلي في إطار OMC

تبرز أهم الوسائل المعتمدة لإزالة التشوهات في أسعار المنتجات الزراعية على مستوى الأسواق العالمية، من خلال تبني إصلاح برامج الدعم الزراعي للدول الأعضاء في OMC.

أولا: تعدد الأطر القانونية للدعم المحلي الزراعي في إطار OMC

إن إزالة التشوهات في أسعار المنتجات الزراعية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إصلاح برامج الدعم المحلي **soutien interne** للبلدان الأعضاء في OMC، من هذا المنطلق تطرق اتفاق الزراعة لأحكام التخفيض وضوابط البرامج المسموح بها.[4]

1 – تصنيف تدابير الدّعم المحلي: نظّم الاتفاق هذه التدابير في ثلاث علب: الأولى لا تسبب اعوجاجا في التجارة الزراعية و يطلق عليها سياسات الصندوق الأخضر (**boîte verte**)، و لا تسري عليها التعهدات بالتّخفيض. كما يوجد ثلاثة تدابير أخرى وردت على سبيل الحصر معفاة أيضا من التخفيض، من بينها تدبير دعم يطلق عليه سياسات الصندوق الأزرق (**boîte bleue**) وهكذا تكون أربعة أنواع للدّعم لا تخضع للتخفيض.[5] تعتبر هذه الأخيرة بمثابة علبة برتقالية ممهورة بشروط.[6]

أما تدبير المساعدة الثاني، فهو يسبّب اعوجاجا للتجارة الدولية الزراعية. فالدعم المحلي الذي يرتب أثارا على الإنتاج و الأسعار صنف في العلبة البرتقالية. و مع ذلك فقد وجدت قاعدة الحد الأدنى للمساعدات التي لا ينبغي أن تتجاوز 5 بالمائة من قيمة الإنتاج الكلي.[7]

2- نسب التّخفيض للدعم المحلي: لقد اتّفقت الدول من خلال مفاوضات الزراعة،[8] على تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية، وقد تم التّمييز في ذلك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والأقل نموا.[9] حيث تعهّدت البلدان المتقدمة بتخفيض نسبة 20 بالمائة خلال الفترة (1986- 1988)، [10] وذلك خلال مدة تنفيذ قدرها ست سنوات، وبأقساط سنوية متساوية.[11]

نلاحظ هنا، أن تخفيض الدعم المحلي بالنسب المذكورة يتم من إجمالي مبالغ الدعم، و التي تسري عليها التعهدات بالتخفيض وليس من مبلغ المساعدة الذي يقدم لكل منتج على حده.[12] كما أنّ الاتفاق لم يشر إلى ضرورة وجود حد أدنى لنسبة التخفيض المقدّم.[13]

3- آلية التّنفيذ للتعهدات بتخفيض تدابير الدعم المحلي: نصّت الفقرة الأولى من المادة السادسة من اتفاق الزراعة على هذه الآلية، فمن خلال القراءة المتأنية لها، نستنتج أن التعهدات الملتزم بها من

طرف الأعضاء بشان التخفيض، سيتم تطبيقها على كافة أنواع الدعم المقدم للمزارعين، باستثناء التدابير المحلية غير الخاضعة للتّخفيض.

عموما، يتم تقييد دعم الإنتاج باحتساب مقياس الدعم الكلي Mesure Globale du Soutien (MGS)، ثم بعد ذلك يتم تخفيض هذا المقياس بنسب معيّنة.[14] أمّا مجموع الحجم الإجمالي للدّعم، فقد تم التعبير عنه باصطلاح القياس الإجمالي الكلي للدعم Mesure Globale du Soutien Totale " Totale MGS " أو المبلغ الإجمالي الكلي له. و هو الذي سيجري عليه التخفيض، فيقصد به حاصل جمع جميع أنواع الدعم المحلي المقدم لصالح المنتجين الزراعيين بما في ذلك كافة أحجام الدعم المقدم للمنتجات الزراعية الأساسية، و كذلك غير المرتبط بمنتجات محددة،[15] والدعم المعادل الذي لا يتم في إطار يمكن حسابه فعليا. [16]

كما أتت الفقرة الثالثة من المادة السادسة بمعيار، تؤكد من خلاله مدى التزام الأعضاء بتعهداتهم المتعلقة بالتخفيضات، واعتبرت أن العضو ملتزم بالتّخفيض في حالة لم يتجاوز الدعم المقدم للمزارعين المقوم في شاكلة المبلغ الإجمالي الكلي الساري لدعم مع مستوى التعهد بالربط في نفس السنة و التعهد بالربط النهائي.[17]

4- تدابير الدعم المحلي المعفاة من الخضوع للتّخفيض: نص اتفاق الزراعة على وجود أربعة تدابير معفاة من التخفيض طوال فترة سريان الاتفاق.

جدير بالذكر هنا أن التّدبير الأول لا يدخل في حساب المبلغ الإجمالي الكلي للدعم Totale MGS ولكنه يدخل في حساب المبلغ الإجمالي الكلي الجاري له Current Totale MGS. أما التدابير الثلاثة الأخيرة فلا تدخل في كلاهما.[18] وتتمثّل هذه التدابير الأربع المعفاة من التعهدات بالتخفيض فيما يلي:[19]

الأولى هي سياسات الصندوق الأخضر **boîte verte** المشار إليها سابقا وقد وردت في الملحق رقم (2) من اتفاق الزراعة " أساس الإعفاء من الالتزامات بالتخفيض" BASE DE L'EXEMPTION DES ENGAGEMENTS DE REDUCTION، بحيث قد تضمّن كل من الخدمات العامة Services de caractère général، كما نجد التخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي Détention de stocks publics à des fins de sécurité alimentaire، المعونات الغذائية المحلية Aide alimentaire intérieure...الخ.

نجد كذلك، المساعدات المرتبطة بالتكييف الهيكلي المقدمة من خلال المعونات الاستثمارية Aide à l'ajustement des structures fournie au moyen d'aides à l'investissement، فيجب أن تحدد صلاحيتها بمقاييس محددة بدقة من طرف البرامج الحكومية، كما تخضع للعديد من الضّوابط.

هناك أيضا المدفوعات المتعلقة بالبرامج البيئية Versements au titre de programmes de protection de l'environnement، جاء الإعمال بهذه الأخيرة متشدّدة جدا بحيث تم ربط ذلك بالبرامج البيئية الحكومية المحددة بصورة دقيقة ومقيّدة.

تضمّن الملحق كذلك، المدفوعات المقدّمة في إطار برامج المساعدة الإقليمية Versements au titre de programmes d'aide régionale، يشترط تقديمه للمناطق المحرومة و المعزولة و التي يتم التنصيص عليها بوضوح في القوانين و اللوائح التنظيمية.

أما الدّعم المحلي البسيط، فقد تم التنصيص على إعفائه من التخفيض في الفقرة الرابعة من المادة السادسة،[20] كما تضمّن نوعين، بحيث نجد المقدّم لمنتجات معيّنة بذاتها إذا لم تتجاوز نسبة 5 بالمائة من القيمة الكلية لإنتاج العضو من احد المنتجات الزراعية الأساسية خلال العام، و غير المرتبط بمنتجات معينة، أي بصفة عامة، إذا لم يتجاوز5 بالمائة من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي للعضو. وترتفع 10بالمائة بالنسبة للبلدان النامية.[21]

وأخيرا، ما يتعلّق بسياسات الصندوق الأزرق، فقد تم التنصيص عليها في الفقرة الخامسة من المادة السادسة فيما يطلق عليه دعم الحد من الإنتاج،[22] ويشمل المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار الحد من الإنتاج. وقد تم إضافتها إلى الصندوق الأخضر.[23]

ثانيا : ضعف تدابير الدعم المحلي الزراعي في إطارOMC

يهدف اتفاق الزراعة في مضمونه إلى تحقيق التجارة الدولية الشريفة في المواد الزراعية، بتأطير وتنظيم الدعم الزراعي المحلي. لكن وللأسف الشديد لم يأتي هذا الأخير بأطر قانونية صارمة من شأنها تفعيل التحرير التام للتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية.

1- بالنسبة لتقييد التدابير العامة للدعم المحلي: إن التدابير المتعلقة بتخفيض الدعم المحلي، جاءت لتؤكد بقاء هذه الأخيرة قائمة وعدم خضوعها لأي تخفيضات جوهرية ومعتبرة، كنتيجة لتعدد الاستثناءات و تنوعها.

فقد اتّسع الصندوق الأخضر، وأصبح يتضمن غالبية أشكال الدعم، التي تؤثر يقينا في حرية التجارة والتكافؤ والفرص الشريفة. فأصبح القطاع الزراعي متخما بأنواع عديدة من المساعدات و الدعم. [24]

فحتى و إن اعتبرنا أن التعهدات بتخفيض تدابير الدعم المحلي هامة جدا في ذاتها، إلا أن النتائج العملية التي ترتّبت عليها تعتبر متواضعة إلى حد كبير، وذلك بسبب فترة الأساس التي تميّزت بانخفاض مستويات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، مما اضطر الدول إلى تقديم مستويات عالية جدا من المساعدة المحلية.[25] والسّبب في ذلك، هو أن تلك الفترة قد اتّسمت بحدّة الكساد، ما يعني تزايد الفارق بين السعر المدار والسعر الخارجي المرجعي الثابت لكل سلعة، نتيجة المبالغة خلال فترة الكساد في استخدام القيود غير التعريفية.[26]

2ـ امّا فيما يتعلق بالتعهد بتخفيض المساعدة الإجمالية الكلية : فقد جعل هذا الأخير يقدم دفعة، دون اشتراط حد أدنى لنسبة التخفيض، مما أدى بالدول لاختيار السلع ذات الأهمية المتواضعة من وجهة النظر التجارية، مما يمكّنها من الاحتفاظ بحجم الدعم كاملا أو حتى زيادته للسلع الأكثر أهمية.[27] وعموما فهذا الاشتراط المصاحب لإجراءات المساعدة سوف يخفف كثيرا من اثر اتفاق الزراعة في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية المنافسة،[28] أما بالنسبة للشركاء التجاريين الأخريين لأي دولة، فإن هذه الاشتراطات تخلق درجة كبيرة من عدم اليقين، حيث أنها تخدم القدرة التنافسية لبلدان معيّنة فقط.[29]

3ـ وجود التزامات غير عادلة في تدابير الدعم المحلي : بالرّغم من تنصيص الاتفاق على تخفيضات معتبرة من الدعم المحلي، ومع هذا فإن تلك البلدان التي لم تكن تستخدم تلك التدابير في الماضي، من المحظور عليها استخدامها في المستقبل بمستويات أعلى من الحدود الدنيا. ويمثل هذا امتيازا غير عادل، حيث أن البلدان التي سمح لها بتدمير السوق في الماضي مسموح لها أيضا بالاستمرار في ذلك، و العكس صحيح.[30]

المحور الثاني : خصوصية الدعم المحلي بالنسبة للبلدان النامية في إطار OMC

ندرك يقينا، أن اتفاق الزراعة قد أعدَ من طرف الدول المتقدمة، حيث كانت الدول النامية مغيّبة في اجتماعات إعداد المسودة النهائية المطروحة على الدول المتعاقدة في الجات 1947 للمصادقة عليها، من هذا المنطلق يرتابنا الفضول حول معرفة مدى مراعاة تدابير الدعم المحلي لمصالح الدول النامية.

أولا: المركز القانوني للبلدان النامية في إطار أحكام الدعم المحلي

تعتقد البلدان المتقدمة، واضعة اتفاق الزراعة، أنها قد أخذت بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للدّعم لدى البلدان النامية.

1 ـ المعاملة الخاصة و التفضيلية للبلدان النامية: تعتبر المادة 15، بمثابة الأساس القانوني للعديد من الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية المدرجة في الجداول،[31] ولكنّها لم تصاغ في اتفاق الزراعة.[32]

من هذا المنطلق القانوني العام، كانت المعاملة الخاصة والتفضيلية المتعلقة بالدعم المحلي والمنصوص عليها في الاتفاق على النحو التالي:

تطبيق معدّلات تخفيض أقل بالنسبة للدعم المحلي الذي له أثار مشوهة للمبادلات التجارية، هذه الأخيرة مغطّاة بالمقياس الإجمالي الكلي للدعمTotale MGS ،[33] وعلى ايّة حال فالاستثناء هذا يشتمل على : دعم الاستثمار، دعم المدخلات المستثناة لصالح المزارعين محدودي الدّخل ومنعدمي الموارد، كما لا ننسى الدعم عوض إنتاج المخدّرات.[34]

تضمّن الاتفاق كذلك، الاستثناء المتعلق بالحد الأدنى من القواعد الخاصة بالدعم المحلي لبعض المنتجات. ففي كل الحالات يشترط الاتفاق أن لا تزيد النسبة الموجهة خمسة بالمائة. بالمقابل، ترتفع إلى 10 بالمائة إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية الأعضاء في المنظمة.[35]

كما تم التأكيد على برامج التخزين للأمن الغذائي في البلدان النامية، شريطة أن تكون واضحة و مسايرة لمعايير أو إرشادات موضوعية منشورة رسميا ومسبقا من طرف دولة نامية عضو، شريطة إدخال الفرق بين سعر الحصول عليها والسعر المرجعي الخارجي في حساب الحجم الإجمالي للدعم. أستثني كذلك من التعهدات بالتخفيض، تقديم المواد الغذائية بأسعار مدعومة بهدف تلبية المتطلبات الغذائية للفقراء في البلدان النامية، شريطة على أن يكون ذلك على أساس منتظم و بأسعار معقولة.[36]

منح الاتفاق للبلدان النامية، فترة تنفيذ التعهدات المتعلقة بتدابير الدعم المحلي أطول من تلك الممنوحة للبلدان المتقدمة – عشر سنوات ن من 1995 إلى 2004 -، بالمقابل منحت لهذه الأخيرة ست سنوات فقط.[37]

2 – الوضعية الخاصة للبلدان الأعضاء الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية: اعتبرت المادة 16 بمثابة الأساس القانوني الناص على أن تؤخذ مصالح البلدان النامية بعين الاعتبار مستقبلا.[38] إذن فهذه المادة بمثابة الغطاء القانوني الحامي لهذه البلدان من جراء الآثار السلبية التي قد تلحق بها أثناء البدء في تطبيق الإصلاحات الزراعية، كما أوكلت مهمة مراقبة ذلك للاجتماعات المعقودة دوريا من قبل لجنة الزراعة.

ثانيا: الإختلالات الواردة في المركز القانوني الممنوح للبلدان النامة في إطار احكام الدعم المحلي

بالرّغم من إقرار الاتفاق بالمركز القانوني الخاص للبلدان النامية، إلى أن هذه الأخيرة ترى ذلك غير كاف، وما هو إلا حيلة انتهجتها البلدان المتقدمة لتمرير الاتفاق.

1- ضعف المعاملة الخاصة والتمييزية الممنوحة للبلدان النامية: إن تخفيض الدعم المحلي المقدم لمنتجي السلع الزراعية، ينتج عنه بصفة عامة ارتفاع قيمتها، الأمر الذي ألحق أضرارا في السابق بالبلدان النامية المستوردة كليا للمنتجات الزراعية،[39]هذا ويترتب على زيادة أسعار السلع الغذائية الحاجة إلى تخصيص المزيد من موارد النقد الأجنبي لشراء ما هو ضروري من تلك السلع، كما ان ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية من شأنه أن يهدّد الأمن الغذائي للبلدان النامية.[40]

فالدّعم المقدم من قبل البلدان النامية للتخزين و التوزيع العام تم استثناؤه من تعهد التخفيض، ولكن الفارق بين سعر الشراء والسعر الأجنبي المقارن ينبغي تضمينه في حساب التقدير الإجمالي للدّعم. وقد تمّت الإشارة إليه في جدول البلد، وهو ما يوضح أن هذا الأخير لا يمكن أن يتعدى هذا المستوى في ذلك العام.

كما تختار الدولة لزاما بين الدعم الموجه لشراء الغذاء من أجل التخزين، أو ربّما ينبغي عليها تخفيض الدعم على سلع أخرى حتى يمكنها تخفيض هذا الأخير إلى مستوى التقدير الإجمالي للدعم لهذا العام.[41]عموما قد كان هذا ممكنا حتى دون النص الخاص، لذا فإن هذه القاعدة التي قد تبدو أنها مفيدة بصفة خاصة للبلدان النامية هي في الحقيقة ليست كذلك.[42] وإنما ما هي إلا تمويه من طرف البلدان المتقدمة.

عموما، تضمين الاستثناءات من مقياس الدعم الكلي في القائمتان الخضراء و الزّرقاء قد تم بلا تمييز بين البلدان المتقدمة والنامية.[43] خاصة إذا علمنا أن هذه البلدان تمتلك إمكانيات مالية ضخمة تمكنها بالاستفادة من هذه الصناديق أكثر من غيرها.[44]

في حين لا ترتبط هذه البرامج ارتباطا وثيقا بالأسعار الزراعية، إلا أنّها وبالرّغم من ذلك، فهي توفر للمزارعين إيرادات إضافية جد مهمة، وبالتالي تعتبر دعما للإنتاج الزراعي بصورة غير مباشرة. فالولايات المتحدة الأمريكية في مشروع قانون المزرعة FARM BILL لعام 1996، استبدلت مدفوعات العجز المسجل لدى المزارعين، مع مدفوعات الدخل المباشر لهم بصورة منفصلة عن الأسعار الزراعية أو الإنتاج الحالي وهذا يتناقض مع ما ورد في الصندوق الأزرق. بعد ذلك زعمت هذه الأخيرة، أن مدفوعات الدخل المباشر المقدمة تتوافق بالكامل مع إعفاءات الصندوق الأخضر ولا تخضع بذلك لالتزامات التخفيض.[45]

والمفارقة القائمة كذلك تتعلق بالحد الأدنى، فعلى الرّغم من أن الاستثناء المتعلق به قد تضمّن تمييزا بين البلدان المتقدمة و النامية، إلا أنّه تم على أساس القيمة الكلية للإنتاج. فإذا كان إنتاج البلدان المتقدمة ضعف إنتاج البلدان النامية فهذا معناه أن قيمة الـ 5 بالمائة سوف تتساوى مع قيمة الـ 10 بالمائة، أما إذا كان إنتاج البلدان المتقدمة أضعاف إنتاج البلدان النامية فإن هذا الاستثناء سوف يتضمّن تحيزا لصالح البلدان المتقدمة.[46]

عموما، إن استبعاد إعانات الصندوق الأزرق من المجموع الحالي لمقياس الدعم المحلي MGS، يعتبر تقويضا لفعالية الإعانة التي يسمح بها الاتفاق، لأنّ هذه الأخيرة تعتبر الأكثر استخداما من جانب البلدان المتقدمة.[47]

ففي الو.م.أ مثلا، استأثرت مدفوعات العجز بأكثر من 70 بالمائة من الإعانات الزراعية المحلية في 1990. بإدراج مدفوعات العجز في حساب المستويات الأساسية مع استبعادها من المجموع الحالي AMS، مقدما الاتفاق لها بذلك الائتمان للحد من الإعانات المالية المحلية التي قد تتجاوز التزاماتها بموجب بنوده. و بالتالي.[48]

2- التأثير السلبي للأحكام القانونية للدعم المحلي على الأمن الغذائي في البلدان النامية : إن المحلل للنصوص القانونية للدعم المحلي، يجد أنّها قد أدّت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والنامية فيما يتعلق باستخدام إعانات الصندوق البرتقالي المشوهة للتجارة بالمواد الزراعية، متجليا ذلك

بوضوح في السماح للبلدان المتقدمة باستخدام هذه الإعانات – رهنا بالتزامات التخفيض- مع تقييد استخدامها من قبل البلدان النامية.[49]

بالموازاة مع ذلك، لا نجد لدى معظم البلدان النامية بموجب الاتفاق التزامات بتخفيض الإعانات المحلية، وهذا عائد كون عددا قليلا منها قدّم إعانات زراعية كبيرة خلال فترة الأساس المعتمدة 1986-1988.[50] غير أنّه يمنع على هذه البلدان من اعتماد الدعم الوارد في الصندوق البرتقالي، أي التدابير المستقبلية التي تتجاوز مستويات الحد الأدنى للدعم.[51]

ومع ذلك يمكن في بعض الحالات أن تستخدم البلدان النامية إعانات الصندوق البرتقالي التي تتجاوز مستويات الحد الأدنى، إذا كانت تندرج ضمن الإعفاءات " التنمية الريفية...الخ" والتي يطلق عليها " بصندوق المعاملة الخاصة والتفضيلية SDI BOX.[52]

لكن، تطبيق هذه الاستثناءات القانونية الممنوحة للبلدان النامية يواجه العديد من المطبّات، بحيث توضّح لنا حالة الهند سبب القيود المفروضة على الصندوق البرتقالي، فقد فرضت هذه الإعانات قيودا شديدة على السياسة الزراعية المنتهجة، بالرغم من توافر التنمية الريفية أو الإعفاءات SDI BOX.[53] يتّضح هنا، تقييد الاتفاق لقدرة الهند والبلدان النامية عامة من تقديم دعم محلي لإنتاج المواد الغذائية الأساسية، باستخدام الأدوات المتاحة.[54]

كما يتجلى عدم الإنصاف فيما يتعلق بإعانات الصندوق البرتقالي، في كون الاتفاق يعفي الكثير من التزامات التخفيض لدى البلدان المتقدمة و نفس الشيء بالنسبة للصندوق الأخضر والأزرق.[55] لهذا ترى البلدان النامية، أن تدابير الدعم المحلي المتاحة لها قد استبعدت التنمية الزراعية من الالتزامات بالتخفيض بموجب المادة 2/6 من الاتفاق.[56]

فبالرّغم من استخدام المرفق 2 لاعتبارات أخرى غير تجارية، كالأمن الغذائي، ومع ذلك لا يزال محل صراع وجدل لصعوبة تطبيقه، وبذلك يشتبه في استخدامه من قبل البلدان المتقدمة كتحايل عن التزاماتها بتخفيض الدّعم. وتعد القضية البرازيلية الأمريكية في مجال القطن كأوّل حالة مجسّدة لهذا الخرق، بحيث أكّد فوج الخبراء المعين من طرف جهاز تسوية المنازعات التابع لـ OMC، على أن **التمويل المقدّم لمزارعي القطن في الولايات المتحدة الأمريكية – البرامج الأمريكية التمويلية المباشرة (VD) - ، يعمل على زيادة ومضاعفة الإنتاج و بالتالي مخالفا للمادة 6 b من الملحق 2 لاتفاق الزراعة:**

".....Groupe spécial pour considérer que les versements au titre des programmes américains étaient (Fonction du type de praduction) et donc contraire a la lettre du paragraphe 6b de l'Annexe 2.....".[57]

أكّد جهاز تسوية المنازعات على ما توصلت إليه اللجنة، موضّحا في حكمه بأن "**البرامج التمويلية الأمريكية لا تشكل دعما لمدخلات متجزّئة Soutien du revenu découplé حسب المعنى الوارد في الفقرة 6 من الملحق 2**"، كما أوضح كذلك أن" **التركيز الكبير في التمويل المالي على نوع معين من**

الإنتاج، بإمكانه إعادة توجيه الإنتاج بشكل فعلي نحو الزراعات التي لا تزال تشكل أرباحا مقبولة عند الدفع".

" ……..Peut potentiellement réorienter la production vers des cultures qui restent admissibles au bénéfice des versements". [58]

تمتنع بهذا الولايات المتحدة الأمريكية، عن تقديم هذا النوع من الدّعم المحلي لمزارعيها، مشكّلا بذلك هذا الحكم أوّل انتصار بالنسبة للبلدان النامية.

عموما فغموض البعض من أحكام الملحق 2 والمرونة النسبية الظاهرة في بعضها، يبرهن عن ذلك التوازن الهش القائم، والذي يقع عبئ تصويبه على أعضاء OMC.[59]

خاتمة:

بالرّغم من تعدد الأحكام المنظمة للدعم المحلي في إطار اتفاق الزراعة، إلى أنّ شمولها على العديد من الاستثناءات جرّدها من الفاعلية القانونية.

وعليه؛ نقترح أن يقرّ جميع الأعضاء والممثلين للشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية، على ضرورة إعادة التفاوض بشأن الأحكام الناظمة للدّعم المحلي والاعتراف بالدّور المحوري الذي يشكله بالنسبة للبلدان النامية، بالإضافة إلى توسيع المعاملة الخاصة والتفضيلية لتشمل صندوق الأمن الغذائي في هذه البلدان.

وللعلم؛ فقد تم التّأكيد القانوني على هذه الحقائق ولو جزئيا، خلال المؤتمر الوزاري التاسع لـ OMC بمدينة بالي السويسرية في ديسمبر 2013، وتم التأكيد على ذلك مرة أخرى في المؤتمر العاشر لها بمدينة نيروبي الكينية في ديسمبر 2014.

لكن بالرّغم من هذه الخطوات المحقّقة، فما تزال أحكام الدعم المحلي بحاجة للمزيد من الإصلاحات، سواءً ما تعلّق بالتّجسيد الكامل للهدف المسطر و المعلن **" إنشاء نظام تجاري عادل و موجه نحوى السوق"**، أو ما تعلّق بطبيعته الخاصة لدى البلدان النامية.

الهوامش:

[1] ــ في حقيقة الأمر إن عدم تحرير السلع الزراعية في الجات 1947 عائد للعديد من الاعتبارات السياسة والاقتصادية والاجتماعية.

2ــ يجب أن نتذكر هنا أن مفاوضاتTOKYO قد أجلت إلى غاية سنة 1972، لان الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت إلى التفرغ لمشاكلها الاقتصادية والقانونية وحتى السياسية.

3 - RAiNELLI Michel, L'organisation Mondiale du commmerce, 7èm èdition, La Dècouverte, Paris, 2004.pp. 56-76.

4- Accord sur L'agriculture, in OMC, Les textes juridiques. Résultats des négociations commerciales multilatérales *du Cycle d'Uruguay*1994, OMC 2003.

5- السن عادل عبد العزيز، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009. ص. 235.

6- ERIC Adam, Droit international de l'agriculture, Sécuriser le commmerce des produits agricoles, L.G.D.J, Lextenso Editions, Paris, 2012. P. 129.

7- Idem.p. 130.

[8] - البشيشي حسني احمد إبراهيم، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة في السلع الزراعية وانعكاساتها على الدول العربية المستوردة للغذاء، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم الدراسات العليا و البحوث ، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2005. ص 113.

[9] - السن عادل عبد العزيز، مرجع سابق، ص 235.

[10] - يطلق على هذه الفترة باسم **" فترة الأساس "**.

[11] - سيد احمد المرسي سماح، اثر اتفاقات الجات على تجارة السلع الزراعية الإفريقية منذ عام 1995، الطبعة الأولى، المركز الدولي للتحكيم والتوفيق والوساطة والملكية الفكرية، ميدان الجيزة، مصر، 2012. ص63.

[12] - جامع احمد، اتفاقات التجارة العالمية(وشهرتها الجات)، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001. ص 235.

13- VALDES (A) and MACALLA (A), **"The Uruguay Round and Agricultultural policies in Developing Countries and Economies in Transition",** Food Policy, London Elsevier Science Ltd, Vol 21, No 4/5, 1996. Pp.423-424.

اطلع عليه في: سيد احمد مرسي سماح، مرجع سابق. ص 64.

[14] - محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003. ص 67 .

15- السن عادل عبد العزيز، مرجع سابق. ص 236.

[16] - عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، الجوانب التنظيمية لتجارة السلع الزراعية في مصر في ظل تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر. ص 55.

- Pour plus de détails sur la méthode de calcul, voir: Annexe 3 de l'accord sur l'agriculture " Calcul de la Mesure Globale du Soutien ".

17-Voir: Id, Article VI, paragraphe 3.

[18] - السن عادل عبد العزيز، مرجع سابق. ص 238 .

[19] -- يجب أن نعلم أن الفقرة 1 من الملحق 2 وضّحت على أن هذه التدابير مقيدة بشروط، بحيث يجب أن لا تكون لها أثار مشوهة للتجارة أو الإنتاج وان يتم تقديمها من خلال برامج حكومية ممولة خصيصا من الميزانية العامة للدولة، كما يجب أن لا تكون في شاكلة مساعدات سعرية للمنتجين الزراعيين.

20- Voir: Paragraphe 4 de l'article 6 " **a et b".**

[21] - للمزيد من التفصيل راجع: السن عادل عبد العزيز، مرجع سابق. ص 238.

22 – Voir: Paragraphe 5 de l'article 6 " a et b".

[23] - رشدي شيحه مصطفى، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004. ص 155.

[24] - رشدي شيحه مصطفى، مرجع نفسه. ص 155.

[25]- KONADREAS (P), GREENFIELD (J)**,"Uruguay round commitments on domestics support. Their implications for developing Countries ",** Food policy, Vol 21, No 4/5 , 1999.pp. 334-339.

- اطلع عليه في : المرسي سماح سيد أحمد، مرجع سابق. ص ص 83- 84 .

[26] ــ محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق. ص 101.

[27] - جامع أحمد ، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها الجات، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001. ص ص 382ــ 391.

[28] ــ العيسوي إبراهيم، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر، 1995.ص 60.

[29] ــ بهاجيراث لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية، المثالب والإختلالات والتغيرات اللازمة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005. ص 109.

[30] ــ بهاجيراث لال داس، مرجع نفسه.ص ص 112– 113.

[31] - يعتبر ملحقا ببروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لسنة 1994، أي جدول يقدم وفقا للقرار الوزاري بشأن الإجراءات لمصلحة البلدان النامية والأقل نموا.

[32] ــ خاصة فيما يتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية المنخفضة، ورغم ذلك، تقول صراحة المادة 15 بأن البلدان النامية يمكن ــ وهذا ما يفهم من صياغة نص المادة ــ أن تكون لها فترة تنفيذ حتى العشرة سنوات، وفيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا فهي غير مطالبة بأي إجراءات للتخفيضات.

[33]-Accord sur l'agriculture, article 6/2 .

[34] - زادت زراعة شجيرة الكوكا في الفترة الممتدة ما بين 2013-2015 بنسبة 30 بالمائة. وهو ما يعني أساسا، زيادة المساحة المزروعة في كولومبيا . كذلك يحتل المغرب الصدارة عالميا، كأكبر منتج للقنب الهندي. ووصلت المساحة المزروعة فيه خلال سنة 2015 إلى 47ألف هكتار، لكن تم تدمير ألف و 147 هكتار منها، أي ما يشكل 4،2 في المائة من المساحة الكلية المزروعة. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي، الجزء الأول، ماي 2017. ص ص 13- 15. على الموقع الإلكتروني : www.unodc.org/wdr2017.

[35] -Accord sur l'agriculture, article 6/4.

[36] -Id,annexe2, paragraphe 3 et 4 .

[37] -Id, article 15/2.

[38] -Id, article 16/1.

[39] - خاصة إذا علمنا أن القرار الوزاري الخاص بتعويض البلدان النامية (المادة 16)، جاء مفرغا من الناحية القانونية، بحيث لا يرتب أي عنصر إلزامي واضح أو محدد من قبل البلدان المتقدمة لتخفيف حدة الآثار السلبية المؤكدة لنتائج جولة أورجواي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة. كما أن هذا الأخير يمثل إضافة إلى (المادة 10) من الاتفاق أساسا قانونيا مناسبا للشروع في مفاوضات بين البلدان النامية المتلقية للمساعدة والبلدان المقدمة لها لبحث سبل تنفيذ توصيات القرار الوزاري فقط، دون الأخذ بإجراءات جدية وفورية في نفس الوقت،هذا ما جعل هذه البلدان الفقيرة تعيش العديد من حالات نقص الغذاء ولا أمن غذائي.

[40] - مولاي أسماء، النظام الجمركي في ظل قانون التجارة الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013. ص ص 38-39.

[41] - بهاجيرات لال داس، مرجع سابق. ص 116

[42] - المرجع نفسه. ص 117.

[43] - محمد عمر حماد ابودوح، مرجع سابق. ص 100.

44- FAO, **"Multilateral trade necotiations on agriculture**", Aresource Manual, Vol 1, 2000. P.110.

[45] - GONZALEZ Carmen, **" Institutionalizing inequality;The WTO agriculture and Developing Cauntries"**, Columbia journal of environmental Law, Vol 27, Seattle University School of Law, U.S.A, 2015.p p 164-165.

46- Id. P 100.

[47] - Deficiency payments protect farmers from commodity price fluctuations by paying formers the difference between the actual market price for a commodity and the higher fisced or target price established by the federal government.

[48] - GONZALEZ Carmen, Supra .p468.

[49] - FAO, **"Symposium agriculture, trade and food security**", Paper no 4, note 168, 1999.p 9. Available at :
http://www.Foro.org/docrep/meeting/x2998E.htm(hereinafter FAO paper No4).

[50] -FAO, paper No 4, Supra. P 10.

[51] - Accord sur L'agriculture, Article 7/2(b).

[52] - Id, Article 6/4,6/2, Annexe 2.

[53] -FAO, Paper No4, Supra. p15.

[54] - Id, Notes 202.p 14.

[55] - Entre 2013 et 2014, Le soutien aux producteurs s'est accru significativement en Islande et en Suisse (respectivement de 6 et 4 points de pourcentage), mais aussi en Israël, en Indonésie et aux États-Unis (de 3 points de pourcentage dans chaque), et dans une moindre mesure au Mexique, au Brésil…ex. in , OCDE,**" *Politiques agricoles : suivi et evaluation*",** OCDE, 2015. En ligne: http://www.oecd.org/fr/tad/politiques-agricoles/suivi-et-evaluation.htm.

[56] - GENEVIEVE Parent et LEONIDE MODOU Kader**," De l'exception agricole a l'exception de sécurité alimentaire"** ,Chaire de recherché en droit sur la diversité et la sécurité alimentaires (DDSA), Vol 32,N°2,Faculté de droit de l'université Laval, Bruxcelles,Belgique,2017.p 13.

[57] - OMC, 2004, Etats-Unis- Subventions concernant le coton Upland, Rapport du Groupe spécial, **WT/DS267/R.**

58- OMC, 2005, Etats-Unis- subventions concernant le coton upland, Rapport de l'Organe d'appel, **WT/DS267/AB/R.**

[59] - GENEVIEVE(p), DUCHESNE (e)…..ex, **« Analyse multidisciplinaire des avantages et des inconvénients à préciser l'Annexe 2 de l'Accord sur l'agriculture en matière de découplage des soutiens directs à l'agriculture »,** *Bulletin de droit économique* , Volume 2, N° 2 et 3, Faculté de droit , Universté Laval,Bruxelles, Belgique, 2011. P18.